ملخص كتاب سابغات

تأليف: أحمد السيد

نمر في وقتنا الحالي بموجة تشكيكية عالية في ثوابت وأصول الإسلام، وقد أتى كتاب "سابغات" لمؤلفه: أحمد السيد، ليعالج بشكل مركز ومختصر هذه الموجة من خلال إرساء القواعد للتعامل مع الشبهات.

يبدأ الكتاب بعرض معالم الموجة التشكيكية المعاصرة وسماتها، وهي كما يلي:

- أولاً: هذه الموجة في غالبها هدمية لا بنائية، فوضوية لا منهجية. ويظهر هذا في صور واقعية متعددة: منها: أن المتابع للطرح الإلحادي يجد في كثير منه البعد عن تقرير الفكرة الإلحادية الأساسية، وهي نفي وجود الخالق، وإنما تجد أكثر اهتمامهم بنقد الدين وخاصة الإسلام.
- ثانياً: هذه الموجة محمّلة بالأسئلة المفتوحة دون حدود، وهذا يستدعي استعداداً نفسياً ومعرفياً من المتخصصين للتعامل مع هذه الأسئلة.
- ثالثاً: تحمل الموجة التشكيكية المعاصرة شعارات عامة ذات بريق وجاذبية، ولكنها غير محددة المعالم، ومن أبرز هذه الشعارات: (تحرير العقل، نقد الموروث، رفض الوصاية، الحرية).
- رابعاً: التأثر بهذه الموجة في مجتمعنا المحلي يأخذ حالة بين الخفاء والعلن، وهي إلى الخفاء أقرب.
- خامساً: الميدان الأكبر لبث شبهات هذه الموجة، ولاستقبالها والتأثر بها هو شبكات التواصل الاجتماعي
- سادساً: خطورة هذه الموجة أنها موجهة ضد أصل الإسلام وثوابت الشريعة
- سابعاً: أن أغلب المتأثرين بها هم شريحة الشباب ذكوراً وإناثاً
- ثامناً: ينقسم المتأثرون بموجة الشبهات المعاصرة إلى قسمين:

  الأول: العابثون الفوضويون الباحثون عن أهوائهم الشخصية.

  الثاني: الذين تأثروا بالشبهات تأثراً فكرياً حقيقياً

- تاسعاً: تختلف مرادات مثيري موجة الشبهات المعاصرة، فبعضهم يقصد صرف الناس عن الإسلام، والبعض الآخر يثيرها بمقصد حسن في نفسه، ألا وهو تحسين صورة الإسلام، وإظهارها بما يوافق النفَس العصري، وقد يؤدي به تحقيق هذا الغرض إلى إنكار بعض الثوابت الشرعية
- عاشراً: هذه الموجة تتشكل من مجموعة من الاعتراضات على وجود الله وكماله وعلى النبوة والشريعة، وفي الغالب تجد أن الأسئلة ذاتها تتكرر.

ثم يعقب المؤلف بذكر الخير المنطوي ضمن موجة الشبهات الفكرية المعاصرة ويتمثل بما يلي:

- أولا: قد تؤدي هذه الموجة إلى ردة فعل عكسية عند كثير ممن تأثر بها أو من يشعر بخطورتها، وردة الفعل هذه هي (إعادة أخذ الإسلام بيقين لا بتقليد)
- ثانياً: بث روح البحث والحوار والمناظرة
- ثالثاً: استنهاض الهمم الميتة
- رابعا: مراجعة الدعاة أنفسهم من جهة أساليبهم في تبليغ الدعوة.

وما مضى ذكره من جوانب الخير المنطوي ضمن الموجة التشكيكية المعاصرة مشروط بالاجتهاد من حاملي العلم والإيمان في نشر براهين الحق بأفضل طريق.

- **ثم ينتقل المؤلف لذكر أسباب التأثر السلبي بالشبهات الفكرية المعاصرة**

النوع الأول: مؤثرات خارجية:

1. شبكات التواصل الاجتماعي: يسّرت لأصحاب الشبهات بث شبهاتهم دون إجراءات وتعقيدات
2. الأفلام والروايات: وما تتضمنه من بث للشبهات بشكل غير مباشر
3. التواصل والاحتكاك المباشر بالثقافات الأجنبية عن طريق الدراسة وغيرها
4. انتشار الشهوات المحرمة: الشهوات المعاصرة متشعبة ومتسلسلة، ويدعو أولها إلى آخرها
5. التقدم المادي للعالم الغربي وتأثير الثقافة الغربية

النوع الثاني: من المؤثرات: عوامل داخلية:

- المؤثر الأول: ضعف اليقين
- المؤثر الثاني: المشاكل النفسية والضغوط الاجتماعية
- المؤثر الثالث: ضعف الجانب التعبدي وخاصة أعمال القلوب
- المؤثر الرابع: ضعف أدوات البحث والتوثيق والمعرفة
- المؤثر الخامس: ضعف العلم الشرعي
- المؤثر السادس: الفراغ الوقتي والذهني والروحي

النوع الثالث من المؤثرات في انتشار الشبهات: وجود جوانب من النقص في طريقة الدعوة والتوجيه والمعالجة الشرعية.

وتظهر جوانب النقص في صور منها:

1. الفجوة بين كثير من المتخصصين الشرعيين وبين عموم الشباب.
2. قلة تنويع الأساليب الدعوية بمايتناسب مع مؤثرات الواقع ومستجداته
3. ضيق مساحة الحوار المفتوح، الذي يشعر فيه الشباب بوجود وسيلة آمنة، متسعة الأفق، لاستقبال أسئلتهم واستشكالاتهم
4. ضعف الخطاب الشرعي.

- **سمات الخطاب الديني المؤثر في الساحات الفكرية المعاصرة:**

السمة الأولى: الاهتمام بالخطاب العقلي.

ومن المراجع المهمة في هذا الباب:كتاب **الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد** لسعود العريفي، **وبلاغة الاحتجاج العقلي في القرآن الكريم** لزينب كردي، **ومناهج الجدل في القرآن** لزاهر الألمعي.

وسائل مخاطبة العقول على أنواع:

- الأول: ما يعود إلى طريقة الخطاب وأسلوبه.
- الثاني: ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين.
- الثالث: ما يعود إلى خطوة مسبقة في تقرير حدود العقل والعلاقة بينه وبين التسليم لله والرسول.

النوع الأول:

وهو ما يعود إلى طريقة الخطاب، فإن الأساليب التي يُحرَّك بها العقل ويثار متعددة منها: أسلوب السؤال، واستعمال القياس، وضرب الأمثلة، واتباع مهارات الإلقاء والإقناع، وإيصال المعلومة إلى العقول، و الاهتمام ببناء المقدمات المسلَّمة وتقريرها؛ ثم الانطلاق منها إلى النتيجة المطلوب إثباتها.

النوع الثاني:

وهو ما يعود إلى طريقة إبطال أقوال المخالفين فيكون بطرق منها: إبراز التناقضات العقلية أو المنهجية في خطاب الخصوم، وإبراز اللوازم الفاسدة لأقوال الخصوم.

النوع الثالث:

فهو في الاهتمام بالكلام عن العقل من جهة كونه مصدراً للمعرفة، وحدود عمله والعلاقة بينه وبين النقل، وموقفه من الغيبيات ونحو ذلك.

السمة الثانية: الوعي الجيد بحقيقة التساؤلات الموجودة في الساحة، وبحقيقة الأقوال المخالفة.

السمة الثالثة: مراعاة أحوال المخاطبين وتفاوت مستوياتهم، ومعرفة ما يُقرّب وما ينفر من أساليب الخطاب في الساحة الشبابية

السمة الرابعة: مقابلة الحجة بالحجة، لا بالسب والشتم، والعدل مع المخالف.

السمة الخامسة: الرغبة الصادقة في هداية الناس

ثم بعد ذلك يذكر المؤلف كيفية التعامل مع الشبهات الفكرية المعاصرة، وأن ذلك يقتضي العمل على ثلاثة محاور:

1. محور الوقاية لمن لم يتأثر بها.
2. محور العلاج لمن تأثر.
3. محور الجدل والحوار مع مثيريها.

- **قواعد وقائية لمن لم يتأثر بالشبهات الفكرية المعاصرة:**

1. **القاعدة الوقائية الأولى: تعزيز اليقين بأصول الإسلام،** ومن وسائل تعزيز اليقين:

أولا: إحياء وإشاعة عبادة التفكر في آيات الله الكونية، ومن ذلك:

1. نشر المواد المرئية والمقروءة التي تخدم مجال التفكر والتأمل.
2. عمل مسابقات على أفضل إنتاج لمواد مرئية أو بحوث مكتوبة في هذا المجال.
3. عمل مسابقات أسئلة أو تلخيص لمواد سابقة منشورة في هذا المجال.

ثانيًا: إشاعة عبادة التفكر في آيات الله الشرعية، وربط الناس بالقرآن

ثالثاً: العناية بالكتب التي اهتمت ببيان دلائل صحة أصول الإسلام، مثل: كتاب: النبأ العظيم لمحمد عبدالله دراز، وكتاب: براهين وأدلة إيمانية لعبدالرحمن حسن حبنكة الميداني، وكتاب: الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود العريفي، وكتاب: نبوة محمد من الشك إلى اليقين لفاضل السامرائي، وكتاب: كامل الصورة الجزء الثاني منه

رابعا: الاهتمام في الخطاب الدعوي بالحديث عن الله وصفاته وعظمته ووحدانيته.

خامسا: الاهتمام بعبادة القلوب في الدعوة والعلم والعمل، فالوقاية من شبهات الشك والكفر والإلحاد لن تكون لقلب لم يذق حلاوة الإيمان

سادساً: قصص المسلمين الجدد، فإن لها أثراً كبيرا في الارتياح الإيماني، والجميل في قصص هؤلاء أنهم يوقفوننا على معانٍ إيمانية ربما تفوتنا

2. **القاعدة الوقائية الثانية: تكوين العقل الناقد،** فكثير من الشبهات التي أثرت على شريحة من الشباب كان من أهم عوامل تأثيرها: غياب التفكير الناقد. وقد اعتنى علماء المسلمين بالفحص والتدقيق في المعلومات قبل قبولها، ومما يساهم في تقوية أدوات العقل الناقد: أن يكون على دراية بطرق البحث العلمي ومهاراته.
3. **القاعدة الوقائية الثالثة: التأصيل الشرعي،** والمراد بالتأصيل الشرعي: دراسة أصول الفنون الشرعية (العقيدة، الفقه، أصول الفقه، المصطلح، اللغة، علوم القرآن) ومما يساعد على نشر هذا الأمر الوقائي: تسهيل العلوم الشرعية، وتقريبها للشباب، وتقديمها في دورات مختصرة، بأسلوب حديث
4. **القاعدة الوقائية الرابعة: تحديد مصادر التلقي والمعرفة والموقف من كل مصدر،** فإن من أكبر أسباب الاضطراب الفكري المعاصر الانحراف في باب مصادر المعرفة، ومن أراد أن يأخذ فكرة عامة عن المعرفة وطبيعتها ومصادرها ويمكن الاستفادة من محاضرة مرئية في موقع يوتيوب بعنوان "مدخل لفهم نظرية المعرفة" للشيخ عبد الله العجيري. ومما يدخل في

هذه القاعدة المهمة: موضوع التسليم للنص الشرعي، ومن المراجع المهمة في جانب التسليم: كتاب ينبوع الغواية الفكرية لعبدالله العجيري، وكتاب التسليم للنص الشرعي لفهد العجلان.

5. **القاعدة الوقائية الخامسة: عدم التعرض لخطاب الشبهات من غير المتخصص،** لأن القلوب ضعيفة والشبه خطّافة

6. **القاعدة السادسة: القراءة الوقائية في كتب الردود على الشبهات،** وذلك بشروط:

الأول: أن تكون الشبهات معاصرة ومنتشرة

الثاني: أن تكون من الكتب التي تُجمِل في ذكر الشبهة وتُفصل في الرد، وليس العكس

الثالث: أن يكون الرد محكماً، ويُعرف هذا عن طريق المتخصصين.

ومن الكتب المناسبة في مجال الرد على الشبهات المعاصرة وتُقرأ على سبيل الوقاية: كتاب السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي لمصطفى السباعي، وكتاب كامل الصورة بجزأيه الأول والثاني.

7. **القاعدة الوقائية السابعة: ترتيب هرم الغائيات الكبرى على حسب مراد الله،** وأعني بالقضايا الغائية: المطالب الإنسانية الكبرى كالتعبد والاستقرار والحرية والعمران وتحقيق الذات وقضاء الشهوة واكتساب الأموال ونحو ذلك. وكثير من الاستشكالات المثارة ضد بعض الأحكام الشرعية المتعلقة بالكفار كالجزية وعقوبة المرتد إنما سببها هذا الاختلال في الهرم وإن غُلّفت بغير ذلك.

8. **القاعدة الوقائية الثامنة: الانخراط في برامج تطوير الذات وتنمية المهارات وشغل الوقت بما يفيد فذلك سيشكل مانعاً نفسياً من الاندفاع المضاد نحو الأفكار المنحرفة.**

9. **القاعدة الوقائية التاسعة: الدعاء والابتهال**

- **بعد ذلك ينتقل المؤلف للحديث عن المحور الثاني ويذكر قواعد علاجية لمن تأثر بالشبهات**

1. **القاعدة الأولى: استعمال التفكير الناقد والتوثيق العلمي في التعامل مع المعلومات والأفكار،** فيجب ألا يكون لأي معلومة قيمة تستحق النظر والنقاش، ما لم تكن تتوفر على أدنى درجات التوثيق العلمي، وكذلك ربما تكون المعلومة صحيحة ولكن الاستدلال بها على المطلوب غير صحيح

2. **القاعدة الثانية: سؤال المتخصصين،** وهم ذوي المعرفة والقدرة على الإجابة لا عن هواة أو كتّاب لا شأن لهم في مجال هذه العلوم.
3. **القاعدة الثالثة: مراجعة الجهود السابقة في الرد على نفس القضية المُستشكلة،** لانه لا يكاد يمر سؤال أو استشكال متعلق بالإسلام وثوابته إلا وقد طُرح قبل ذلك وعولج.
4. **القاعدة الرابعة: رد المتشابه إلى المحكم،** إن قضية المحكم والمتشابه من الأمور المنهجية المهمة في فهم القرآن، وهي الفرقان بين الراسخين والزائغين. وهذا يقودنا إلى أمر في غاية الأهمية؛ ألا وهو ضرورة استعراض سائر نصوص الباب وعدم الانتقاء والاجتزاء، فقد يكون النص متشابهاً، فلا يستبين إلا بالمحكم الذي نعرفه بنصوص أخرى.
5. **القاعدة الخامسة: التماسك أمام الشبهة التي لم يُعرف جوابها،** إن عدم علمنا بالجواب لا يعني أنه لا يوجد جواب، وحين ندقق في بعض هذه الإشكالات التي أوجبت الريب نجد أن الكلام فيها قد قُتل بحثاً
6. **القاعدة السادسة: دراسة سلبيات الانتقال إلى الأفكار المخالفة للقرآن والسنة،** فالواقع أنه إذا أشكلت عليه حال إيمانه عشرة أسئلة فإنها ستتضاعف إلى ألف سؤال إن انتقل إلى اللادينية. وكذلك من يترك السنة لأن فيها إشكالات، ويقول يكفيني نص القرآن، فأول ما سيواجهه هو نص القرآن ذاته.
7. **القاعدة السابعة: عدم التعامل مع الوسواس كالتعامل مع الشبهة،** فالحل مع الوساوس ليس في الجواب عنها، فإنها لا تنتهي بذلك ولو كُرر الجواب مائة مرة، وإنما حلها في الإعراض عنها.

- **ثم ينتقل المؤلف للحديث عن قواعد الحوار والجدل مع أصحاب الشبهات، وهي:**

1. **القاعدة الأولى: (قبل الحوار): استيعاب مذهب المحاور، واستعراض موادّه المرئية والمقروءة المتوفرة**
2. **القاعدة الثانية:الاتفاق على قاعدة مشتركة في الحوار،** فيتم الاتفاق من البداية على مصادر الأدلة التي يُنطلق منها في النقاش

3. **القاعدة الثالثة: تحرير محل النزاع**، فالواجب إدراك محل النزاع ومناط الإشكال لتكون المعالجة مفيدة ومباشرة.
4. **القاعدة الرابعة: التدقيق في كلام الطرف الآخر، ونقده، والتنبّه للإشكالات التي يتضمنها**
5. **القاعدة الخامسة: عدم الاكتفاء بالدفاع**، إن أصحاب الشبهات لاتخلو مذاهبهم من إشكالات كبرى، يجب أن تُبرز للناس، وذلك عن طريق إثارة الأسئلة حولها، وطلب الإجابة من المدافعين عنها.
6. **القاعدة السادسة: عدم التسليم بمقدمات باطلة**، فتسليمنا بمقدمات باطلة يعني أن المخالف سيلزمنا بنتائج باطلة قد لا نريدها، فيجب ألا نسلّم بها ابتداء، وهذا يقطع الطريق على صاحب الشبهة.
7. **القاعدة السابعة: إن كنت مدّعيا فالدليل، وإن كنت ناقلاً فالصحة**، وهذه القاعدة تمثل خلاصة مهمة في علم الجدل، ومعناها: أن من يدّعي دعوى فإنها لا تقبل إلا إن جاء بدليل عليها، وكذلك إن كان المرء ناقلاً لمعلومة عن عالم أو مفكر أو هيئة أو أي مصدر فلا بد أن يثبت صحة النقل
8. **القاعدة الثامنة: التنبّه من الاستدلال الانتقائي بالنصوص الشرعية، وضرورة استعراض سائر نصوص الباب**

- **بعد ذلك يذكر المؤلف إضاءات تهم المُدافع عن الإسلام وثوابته، وهي كما يلي:**

أولا: فضل الرد على الشبهات:

1. قال الله سبحانه وتعالى: (وَجَاهِدهُم بِه جِهَاداً كَبيراً).
2. وظيفة الأنبياء بيان الحق، وإزالة التصورات الباطلة.
3. الله عز وجل أجاب بنفسه على الطاعنين في ذاته ودينه وشرعه ونبيه.

ثانياً: من المهم أن يستحضر المرء أنه يدافع عن الإسلام لا عن آرائه.

ثالثاً: ليس الداعية مسؤولاً عن استجابة الناس إذا هو أحسن دعوته

رابعاً: ليهتم الداعية بنفسه من جهة الأخلاق الفاضلة، والآداب الإسلامية؛ ليكون قدوة حسنة

- **ثم ينتقل المؤلف لوضع خارطة إجمالية للشبهات المثارة ضد الإسلام وثوابته في الوقت الحالي وهي نوعان:**

النوع الأول: شبهات يراد بها الطعن في أصل الإسلام، وتشمل أربعة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول وجود الله سبحانه وكماله والحكمة من أفعاله. وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: شبهات حول إثبات وجود الله. ومن أبرز ما يدخل في هذا القسم:

1. سؤال: من خلق الله؟
2. الاعتراض على أدلة وجود الله كالطعن في مبدأ السببية.
3. ادعاء الاستغناء بالقوانين الكونية عن الحاجة إلى وجود الله.
4. الاستشهاد ببعض النظريات والفرضيات العلمية الحديثة، على عدم وجود الله سبحانه.

القسم الثاني: شبهات حول كماله – جل شأنه – والحكمة من أفعاله، ومن أبرز ما يدخل تحت هذا القسم:

1. لماذا خُلقنا وأُمرنا بالعبادة؟
2. شبهة وجود الشر في العالم
3. شبهة حول إجابة الله للدعاء
4. تعذيب الكفار بالنار وتخليدهم فيها.
5. الجمع بين العدل الإلهي وبين القضاء والقدر وكتابة أعمال العباد.

الباب الثاني: شبهات حول القرآن الكريم، وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحة نسبته إلى الله عز وجل.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه، والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع: لغوية، وعلمية (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

الباب الثالث: شبهات حول الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في نبوته صلى الله عليه وسلم.

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته صلى الله عليه وسلم، ومن أشهر المواقف التي يُطعن عليه بها: زواجه من عائشة رضي الله عنها، وزواجه من صفية، وقضية تعدد زوجاته، وحادثة بني قريظة، وحادثة العرنيين.

الباب الرابع: شبهات حول التشريعات الإسلامية، ومن أبرز ما يدخل في ذلك:

1. أحكام المرأة في الإسلام
2. أحكام الجهاد الإسلامي
3. الرق وعقوبة المرتد
4. رجم الزاني وقطع يد السارق

النوع الثاني: شبهات يراد بها الطعن في ثوابت الشريعة دون أصل الإسلام، وتشمل خمسة أبواب:

الباب الأول: شبهات حول السنة النبوية، وتتفرع إلى أقسام:

القسم الأول: حول أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها.

القسم الثاني: حول حجية أخبار الآحاد خاصة

القسم الثالث: حول نَقَلَتها ورواتها

القسم الرابع: حول تاريخها وتدوينها وكتابتها

القسم الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدّثين

القسم السادس: حول أحاديث بعينها، بادعاء معارضتها للعقل أو الحس أو القرآن أو العلم الحديث أو لأحاديث أخرى.

الباب الثاني: شبهات حول منهجية فهم النص الشرعي

الباب الثالث: شبهات حول الصحابة

الباب الرابع: شبهات حول الإجماع

الباب الخامس: شبهات حول الحدود الشرعية

فأما النوع الأول فيتفرع إلى أبواب سبق ذكرها، وأول هذه الأبواب: الشبهات حول الإيمان بوجود الله سبحانه وكمال أفعاله، وقبل الإجابة عن الإشكالات في هذا الباب سأذكر أصلين يُرجَع إليهما ليكونا منطلقين للإجابة عن الاعتراضات

الأول: أدلة وجود الله سبحانه.

والثاني: أصل في باب الحكمة من أفعال الله سبحانه.

- **الأصل الأول: أدلة وجود الله سبحانه:**
- **أولا: دليل الفطرة،** حيث تدل الفطرة البشرية على وجود الخالق سبحانه وتعالى من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: أن هناك معارف أولية وضرورية حاصلة لكل البشر، كمعرفة أن الحادث لا بد له من مُحدِث، وأن الجزء أصغر من الكل، وهذه المعارف يُستدل بها على وجود الله سبحانه من طريقين:

الطريق الأولى: من جهة النظر والاستدلال، وذلك بأن يُنظَر في الكون والإنسان والمخلوقات، فيُعلَم بأنها حادثة، ثم نستدل بالمعرفة الفطرية القائلة بأن لكل حادث محدث على أن للكون والمخلوقات محدثاً خالقاً وهو الله سبحانه وتعالى.

الطريق الثانية: أن مجرد وجود هذه الغرائز المعرفية الفطرية يدل على أن هناك من أودعها في نفس الإنسان؛ لأنها لم تحصل عن اكتساب ولا عن تعلم، وهذا دليل على وجود الخالق سبحانه وتعالى.

الجهة الثانية من دلالة الفطرة: ضرورة الافتقار والتعبد، أو الاعتراف النفسي الضروري بالحاجة إلى الخالق سبحانه. ولذلك تجد أن الأمم كلها من قديم الزمان وفي مختلف البلدان لها أماكن للعبادة.

الجهة الثالثة: الغرائز والأخلاق، وذلك أننا نرى في الإنسان والحيوان غرائز فطرية غير مكتسبة من المجتمع ولا من البيئة، وإنما هي مما أودع فيه بغير كسب منه.

- **ثانياً: دليل إيجاد المُحدَثات وخلقها،** وهذا الدليل متوجه إلى الأشياء الحادثة، فكل ما هو حادث فإن العقل يدعو ضرورة إلى البحث عمن أحدثه، وهو قائم على الترتيب التالي:
  1. الكون حادث، والمخلوقات حادثة بعد أن لم تكن

2. وكل حادث فلا بد له من محدث

3. إذاً؛ الكون والمخلوقات لها خالق أوجدها بعد أن لم تكن.

ولذلك كله؛ فإن الإنسان المتوائم مع فطرته، لا يحتاج في الاستدلال على وجود الخالق سبحانه إلى أكثر من النظر في حدوث الكون والمخلوقات، لتتولى الضرورة العقلية بعد ذلك إكمال الاستدلال والاعتراف بوجود الخالق. قال الله سبحانه وتعالى: (أم خُلِقوا من غير شيء أم هم الخالقون)

ثالثا: دليل الإتقان، وصور الإتقان والإحكام في المخلوقات تضيق عن بيانها الموسوعات الكبرى، فلذلك فإن من أعظم وسائل زيادة اليقين بوجود الله سبحانه: التأمل في المخلوقات، والنظر في علامات إتقانها، ودلائل إحكام صنعها.

رابعا: دليل العناية، فزيادة على كون المخلوقات متقنَة محكَمة، فإنك ترى أنها مسخَّرة ليستفيد منها الإنسان ويقضي بها حاجاته من الغذاء، والدواء، والركوب والسفر والرعي، والقتال، والصناعة، والبنيان! إنها عناية مقصودة لا عبثية. وصور العناية أكبر من ذلك بكثير، تُدرَك بالمعرفة والتأمل.

- **الأصل الثاني: مقدمة مهمة في التعامل مع السؤالات المتعلقة بالحكمة والعدالة الإلهية:**

إن معرفة الجواب عن الأسئلة المتعلقة بكمال الله وعدله، والحكمة من أفعاله لا يستقيم تمام الاستقامة إلا بعد الإقرار بعدد من الاعتقادات السابقة، المبنية على البراهين القطعية، وسأذكرها مرتبة:

أولا: الإيمان التام بوجود الله سبحانه وتعالى

ثانيا: الإيمان بكماله في ذاته وفي أفعاله، وهذا مبني على ما نشاهد من الإحكام والإتقان في المخلوقات ونظامها

ثالثا: الإقرار بأن المخلوق محدود القدرة والعلم والحكمة، وأن الخالق مطلق العلم والقدرة والحكمة. وإذا كان عجز الإنسان في إدراك ما يتعلق بالمخلوقات ظاهرا؛ فمن باب أولى عجزه فيما يتعلق بالخالق سبحانه وتعالى

رابعا: الإيمان بأنه سبحانه وتعالى أرسل رسلا، وأوحى إليهم ما يعرف الناس به خالقهم، ومراده من خلقه إياهم، وإذا ثبت ذلك، فإنه لا أحد أعلم بإجابة هذه الأسئلة المتعلقة بالحكمة من أفعال الله من الله نفسه، وهو قد بيّنها في كتابه

- **ثم ينتقل المؤلف للحديث عن شبهات حول أصل الإسلام، ويذكر الشبهات حول وجود الله والحكمة من أفعاله سبحانه**

القسم الأول: شبهات حول وجوده -جل شأنه- وسيتناول في هذا القسم أربع شبهات بالعرض والرد:

- **الشبهة الأولى: سؤال من خلق الله؟**
- هذا السؤال باطل في ذاته، غير صحيح، فإنه مماثل لقولك: هل مدة حمل الرجل كالمرأة – تسعة أشهر-؟ وما وزن درجة الحرارة؟ كما أن من الإشكالات في السؤال كونه مبنياً على التسوية بين الخالق والمخلوق، أن سؤال (من خلق الخالق؟) ليس بأولى من سؤال (من خلق خالق الخالق؟) ولا (من خلق خالق خالق الخالق؟) وهلمّ جرّا، وبهذه الطريقة فلن يكون لهذا الكون وجود؛ لأنه إذا كان وجود الخالق لهذا الكون معلقاً على وجود الخالق الذي قبله، والذي قبله معلق وجوده على الذي قبله، وهكذا إلى ما لا نهاية.
- **الشبهة الثانية: دعوى الاستغناء بالقوانين الكونية**

وهذا الكلام فيه مغالطة وتجاوز لحقيقة مهمة، ألا وهي أن القوانين واصفة ومفسِّرة لا خالقة ومنشِئة. إن وجود قانون يفسر ظاهرة معينة لا يلغي وجود سبب لنشأتها، في هذه الدعوى تجاوز لسؤال عقلي ضروري، ألا وهو: من الذي سنّ هذه القوانين؟ ومن الذي جعل الكون يعمل على وفقها؟

- **الشبهة الثالثة: نظرية التطور الداروينى**
- إن هذه النظرية لم تصل إلى حد الحقيقة العلمية، إضافة إلى أن أدلتها تتفاوت قوة وضعفاً بحسب نوع التطور المستدل عليه، فأدلة التطور داخل النوع نفسه أقوى من أدلة التطور بين الأنواع. إن نقد نظرية التطور لم ينطلق من دائرة الدين – فقط - ؛ فإن من العلماء التجريبيين من انتقدها وأبرز ثغرات كبيرة فيها، وبينوا كثيرا من التحديات والإشكالات التي تواجهها.
- **الشبهة الرابعة: فرضية الأكوان المتعددة**
- إن هذه الفرضية غير مستقرة علميا، ولم يعترف بها بعض كبار الملاحدة الفيزيائيين كستيفن واينبرغ وغيره.

القسم الثاني: شبهات حول الحكمة من أفعاله جل شأنه: وهذا الباب هو من أكثر الأبواب أسئلة، ومن أبرز ما يندرج تحته أربعة أسئلة:

- **السؤال الأول: لماذا خلقنا الله سبحانه؟ ولماذا أمرنا بالعبادة وهو غني عنا؟**
- نجمل الجواب في نقاط:

أولا: إن إيجاد الكون وما فيه هو أكمل من عدم إيجاده، فإن كل شيء في هذا الكون ينادي بكمال من أوجده على هذه الدقة والانتظام.

ثانيا: أن وجود الحكمة والغاية هو الذي يتسق في عقل المخلوق مع وجود كل هذا الانتظام والدقة والقوانين المعجزة.

ثالثا: يقتضي العقل أن تكون هذه الغاية والحكمة متفقة مع كمال خالق هذه الأشياء العظيمة، التي دلتنا على عظمة خالقها وبالغ حكمته وكماله سبحانه.

رابعا: من تمام كمال خالق هذا الكون والحكمة من إيجاده الخلائق أن يُعرّف هذه الخلائق عليه، بما يغرس في قلوبهم الفطر الدالة عليه، وبما يوحي إليهم بالطريقة التي يشاء من أخبار تفصيليةى تدل الخلائق على من خلقهم

خامسا: لا يتصور أن تكون هناك علاقة بين هذه المخلوقات الضعيفة وبين خالقها العظيم، إلا أن تكون علاقة خضوع وشكر وحمد وثناء وتعظيم. فإن قيل: أليس الرب غني عنا وعن عبادتنا؟! والجواب: بلى، ولكنك لست غنياً عنه بأي حال من الأحوال. والعبادة هي الترجمة الواقعية الطبيعية لهذه العلاقة، فإذا استنكفت عن عبادته، فقد تنكّرت لإحسانه وكفرت وكابرت.

- **السؤال الثاني: لماذا توجد الشرور في العالم؟**
- إن المشكلة الحقيقية – في سؤال الشر – تواجه الملحد واللاديني اللّذين ينكران الدار الآخرة، لا المؤمن الذي يعتقد بالجزاء والعقاب والثواب. فإن المؤمن ينطلق في رؤيته لموضوع الشر من قواعد متماسكة، ورؤية بنائية محكمة، وليس من مجرد العاطفة الخالية من الدليل، وتتمثل فيما يلي:

أولا: جعل الله سبحانه وتعالى للإنسان إرادة حرة يختار فيها بين الخير والشر، وهذا مقتضى العدل، حتى يحاسَب الإنسان على هذه الإرادة، ثم حين يختار، فالشر إنما ينسب إلى هذا المُختار وليس إلى الله سبحانه.

ثانياً: لا يمكن أن نفهم الحكمة من وجود الشر إلا إذا آمنا بأن الدنيا دار نقص وابتلاء وليست دار جزاء

ثالثاً: من السنن الثابتة التي جعلها الله سبحانه: سنّة الابتلاء، ولن تجد لسنة الله تبديلا

رابعا: هناك وجوه من الحكمة في ما نراه شرّاً قد لا تستبين لنا من النظرة الأولى. فقد تمر بنا أشياء كنا حريصين على حصولها؛ ظانّين أنها غاية السعادة، ثم لما وقعت، استبان لنا غير ذلك، وتمنينا أن لم تقع

- **السؤال الثالث: لماذا لم يجب الله دعاء بعض الناس؟**
- والجواب في أمور: أولاً: الله سبحانه يَختبر ولا يُختبر، ويَبتلي ولا يُبتلى، فالذي يسأل الله اختباراً يكون قد خالف أمره فكيف يريد الإجابة؟

ثانياً: الله سبحانه أجاب دعاء كثيرمن الناس، وهذا أمر نشاهده في أنفسنا وفي من حولنا، فالسؤال الصحيح هو: ما المانع الذي أُخّرت لأجله الإجابة عني؟

ثالثاً: لدينا أدلة عقلية قطعية تدل على ضرورة وجود الخالق وتدل كذلك على كمال حكمته وعلمه، فحين يتعارض عند البعض تلك القضية المشكلة التي هي عدم إجابة الدعاء مع تلك الأدلة القاهرة، فالضرورة العقلية تستوجب على العقلاء أن يقدموا الأقوى.

رابعا: حاول تلمّس جوانب الحكمة في تأخير الإجابة

خامسا: إن الأدعية والتعوذات بمنزلة السلاح، والسلاح بضاربه، لا بحده فقط، فالعبرة بإيمان القائل.

سادسا: يجب استعراض سائر النصوص في الباب وعدم الاجتزاء، فالذي قال: (ادعوني أستجب لكم) هو الذي قال: (ولنبلونكم)

- **السؤال الرابع: كيف نجمع بين القضاء والقدر وبين تعذيب الكافر على كفره؟**

- كثيرا ما يقع اللبس في هذا الباب من جهة الربط بين معنى (القدر) ومعنى (الجبر)، وهذا غير صحيح، فإن الله سبحانه قد أثبت للعبد فعلاً ومشيئة، وإرادة يحاسب عليها، ولو لم تكن تلك الإرادة حقيقية لما كان هناك فائدة من إرسال الرسل وإنزال الكتب. وفي نفس الوقت؛ فإن هذه المشيئة البشرية هي من سنّة (الأسباب) التي أودعها الله في هذا الكون، والله هو مسبب هذه الأسباب ومريدها، فكما جعل النكاح سببا لوجود الولد، والنار سببا للإحراق، والماء سبب للإرواء فكذلك جعل الإرادة سببا لانبعاث العمل، وجعل العمل سببا لدخول الجنة أو النار، وكل هذه الأسباب ليست مستقلة بذاتها عن إرادة الله سبحانه، وإنما هي تحت مشيئته. وباب القدر متعلق بالحكمة الإلهية، والحكمة الإلهية لا يحاط بها، ولذلك جاء عن علي رضي الله عنه أنه قال: (القدر سر من أسرار الله)، فالمنهجية الصحيحة في تأسيس الموقف من القدر إنما تكون بالتسليم لما جاء من خير الله، وهذا التسليم يُبنى على مقدمة الإيمان بالله عز وجل، وهذا الإيمان ثبت بدلائل العقل القطعية، فالتسليم هنا مؤسس على دلائل العقل هناك والله تعالى أعلم. ومن المراجع في هذا الباب كتاب "شفاء العليل في القضاء والقدر والحكمة والتعليل" للإمام ابن القيم رحمه الله تعالى.

- **بعد ذلك يذكر المؤلف الشبهات حول القرآن الكريم**، وتتفرع إلى قسمين:

القسم الأول: التشكيك في صحة نسبته إلى الله عز وجل، ونظرا لوجود الترابط والتلازم بين براهين النبوة وبراهين صحة القرآن، فسيكون الحديث عن براهين صحة القرآن لاحقا عند الحديث عن براهين النبوة.

القسم الثاني: ادعاء وجود أخطاء فيه، والأخطاء المدعاة ثلاثة أنواع: لغوية، وعلمية (طبيعية)، وتناقضات بين الآيات.

النوع الأول: أخطاء لغوية (نحوية)، والجواب عن هذه الشبهة ما يلي:

أولا: غاية ما يريد هؤلاء المشككون قوله: إن القرآن من وضع محمد صلى الله عليه وسلم واختراعه وليس من عند الله سبحانه، ونحن نقول لهم: حتى لو كان القرآن كذلك – وحاشا لله أن يكون – فلا يمكن أن تقع فيه أخطاء نحوية؛ لأن لسان قريش في ذلك الوقت حجة بذاته في اللغة العربية! فلا يمكن أن يكون فيه خطأ نحوي!

ثانيا: قواعد النحو موضوعة بعد القرآن لا قبله، وهي إنما وضعت واستمدت من الخطاب العربي المحفوظ في تلك المرحلة وما قبلها، فقواعد النحو مستمدة من القرآن وأشعار الجاهليين ونصوص العرب ولغاتهم المحفوظة

ثالثا: أن لقبائل العرب لهجات تختلف عن بعضها في شيء من القواعد الإعرابية، يسميها النحويون – لغات -، ولم يتعاملوا معها على أنها خطأ، وإنما اعتبروها وجوهاً في اللسان العربي

رابعا: أن الأخطاء المدّعى وجودها في القرآن هي في أبواب من أسهل أبواب اللغة، فهل يُعقل أن كتاباً فيه كل هذا البيان وكل تلك الفصاحة يقع فيه خطأ بسيط ساذج؟

النوع الثاني: أخطاء علمية، ويمثلون لذلك بقول الله عز وجل عن ذي القرنين: (حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة) [الكهف:86]، فقالوا: كيف تغيب الشمس داخل عين حمئة في الأرض مع أننا عرفنا بالعلوم الحديثة أنها أكبر من الأرض، ويمكن مناقشتها من وجوهين: أولا: الله لم يخبر بأن الشمس تغرب في عين حمئة، وإنما وصف الله رؤية ذي القرنين لها فقال: (وجدها تغرب)؛ أي: في رؤيته ونظره. وثانيا: قد بيّن كثير من أئمة المفسرين القدماء، قبل الأقمار الصناعية والمقرِّبات الحديثة بأن المراد من الآية هو ما يبدو للناظر وليس في حقيقة الأمر

ومن النصوص القرآنية التي ادّعوا أنها تعارض العلم الحديث – أيضا - : قول الله تعالى: (وهو الذي مد الأرض) [الرعد:3] قالوا: إن ذلك يعارض ما اكتُشف حديثا من كونها كروية، وفي الحقيقة فهذا جهل كبير، فإن كروية الأرض أمر معروف من قديم الزمن، ونقل علماء المسلمين الإجماع عليه. وأما ادعاء تعارضها مع الآية فقد أجيب لأن الأرض جسم عظيم، والكرة إذا كانت في غاية الكبر كان كل قطعة منها تشاهد كالسطح.

النوع الثالث: ادعاء أخطاء في القرآن بسبب تعارض الآيات ببعضها: والمنشأ الظاهري لادّعاء التناقض، هو: الجهل بدلالات ألفاظ اللغة العربية، من العموم والخصوص، والعام المراد به الخاص ونحو ذلك، والجهل بمجموع النصوص الواردة في الموضوع الواحد من الكتاب والسنة، فإن بعضها يبين بعضا. ومن الكتب المفيدة كتاب منقذ السقار "تنزيه القرآن الكريم عن دعاوى الطاعنين".

- **بعد ذلك ذكر المؤلف الشبهات حول الرسول صلى الله عليه وسلم،** وذكر أنها تتفرع إلى قسمين:

القسم الأول:التشكيك في نبوته صلى الله عليه وسلم

القسم الثاني: الطعن في مواقف من سيرته وحياته صلى الله عليه وسلم.

فأما القسم الأول فالرد عليه يكون بإثبات نبوته صلى الله عليه وسلم بالدلائل العقلية والنقلية، وقد اعتنى العلماء ببيان ذلك. ومن المهم الإشارة إلى تفاوت الناس في تحصيل اليقين بهذه الدلائل، فبعضهم يحصل له اليقين بأحدها، والبعض الآخر يحصل له اليقين بضم بعضها إلى بعض، إلا أن الذي لا ينازع فيه عاقل عادل، هو أن مجموع دلائل نبوة محمد صلى الله عليه وسلم تفيد القطع واليقين المتجاوز لكل شك وريب. ومن دلائل نبوته ما يلي:

أولا: برهان صدقه وأخلاقه صلى الله عليه وسلم، إن العدو والصديق يشهدان له بأنه رجل كامل الأخلاق والمروءة والأمانة، وأنه معروف بالصدق في حديثه منذ صباه.

ثانيا: براهين القرآن على صدق نبوته، جاء بهذا القرآن متحدّياً به البشرية كلها، طالباً منهم – إن أرادوا إبطال دعوته – الإتيان بمثله، بل بعشر سور من مثله، بل بسورة واحدة. وأمر آخر، وهو أن في القرآن من أخبار الغيب الجازمة القاطعة التي لا تردد فيها، ما لا يمكن لشخص كاذب مدّعٍ أن يجازف في اختراعها. ومما يدخل في البرهان القرآني: القصص عن الأمم السابقة

ثالثا: برهان كمال التشريعات والعقائد والآداب التي جاء بها صلى الله عليه وسلم، وليس البرهان معلقاً بالكثرة، وإنما بالشمولية والإحاطة والصلاحية والإتقان.

رابعا: برهان المعجزات الحسية، إن عدداً من السنن الكونية قد انخرمت بين يدي الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، في مواقف كثيرة جمعها العلماء في كتب مفردة تعرف بـ"دلائل النبوة". وهذا التواتر المعنوي للأخبار لا سبيل لإنكاره إلا بإنكار كون الخبر الصادق مصدراً للمعرفة

خامسا: دليل أخبار النبوات السابقة المبشرة به صلى الله عليه وسلم

وأما القسم الثاني: شبهات حول مواقف معينة من سيرته صلى الله عليه وسلم، ومن أبرزها زواجه من عائشة رضي الله عنها، وحادثة قتل بني قريظة، والزواج بصفية رضي الله عنها.

فأما قضية زواجه صلى الله عليه وسلم بعائشة فإنهم يستنكرون صغر سنها وقت الزواج ويطعنون على النبي صلى الله عليه وسلم بسبب ذلك، والجواب كالتالي: أولا: إن أسعد الناس بهذا الزواج هي عائشة رضي الله عنها، وثانيا: قبول النفوس للزواج في هذه السن أو استنكارها إنما هو

عائد للأعراف لا للحقيقة في ذاتها، وثالثا: قد تبلغ المرأة عند التاسعة، ومعنى بلوغها أنها قادرة على الحمل والوضع، ولو كانت القضية مجرد زواج صغيرة لبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم منذ عقد عليها وهي ابنة ست، ولكنه انتظرها ثلاث سنوات حتى تهيأت وصلحت للزواج. ومن الكتب المفيدة "السنا الوهاج في سن عائشة عند الزواج" لفهد الغفيلي.

وأما حادثة بني قريظة: ادعاؤهم قتله الأطفال من يهود بني قريظة، وادعاؤهم الوحشية والعنف، ومناقشتهم كالتالي: أولا: لا بد من إبراز سبب قتل بني قريظة، ألا وهو غدرهم القبيح في أشد الظروف وأصعبها، وثانيا: لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم الأطفال من بني قريظة، فإنه نهى عن قتل الأطفال والنساء، وإنما قتل الرجال. وثالثا: نقض العهد كان جماعياً، البعض بالمباشرة، والآخرون بالرضا، فكانت العقوبة جماعية.

وأما قصة زواجه صلى الله عليه وسلم بصفية: فإنهم يقولون: إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها في نفس اليوم الذي قُتل فيه زوجها! ولم يستبرئها! وهذا محض افتراء

- **بعد ذلك ينتقل المؤلف للحديث عن الشبهات حول التشريع الإسلامي**، وأبرز مايثار من إشكالات ما يلي:
- **ادعاء مظلومية المرأة في الإسلام**، ومن أبرز الإشكالات المثارة، قضية ميراث المرأة، والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الأول: أن الميراث له حالات متعددة، منها ما تُعطى فيه المرأة أكثر من نصيب الرجل، ومنها ما تعطى فيه مساوية للرجل، ومنها ما ترث فيه الأنثى ولا يرث الرجل، ومنها ما يكون نصيبها فيه أقل من نصيب الرجل

الثاني: أن الذكر وإن أعطي في بعض الحالات مثل حظ الأنثيين إلا أنه مأمور شرعاً بأن يبذل للأنثى مهراً عند زواجه بها، ومأمور كذلك أن ينفق عليها طول حياته حين تكون زوجة له ولو كانت غنية

الثالث: أن منشأ هذا الاستنكار هو مخالفة ما قرروه واستحسنوه من التساوي المطلق بين الذكر والأنثى في كل شيء، وهذا التساوي يخالف طبيعة تركيب كل منهما، وبالتالي فهو مخالف للعدل

ومن جهة أخرى فإننا إذا تعاملنا مع كلام المدعين مظلومية المرأة في الإسلام بتفكير ناقد ونظرة شمولية، فسنجد أنهم يقومون بعملية تدليس كبيرة في هذا الباب منها: أولا: أنهم يخلطون بين عادات بعض المنتسبين للإسلام التي يظلمون بها المرأة، وبين الحكم الإسلامي. وثانيا: أنهم لا يذكرون جوانب الإكرام والتقدير التي قررها الإسلام للمرأة مما قد لا تحظى به في أي مكان وزمان ونظام آخر! وثالثا: أنهم لا يذكرون الأحكام الخاصة بالمرأة التي جُعلت تخفيفاً عليها في مقابل التشديد على الرجل فيها بما يناسب الفارق بينهما. ورابعا: أنهم يتجاهلون الآثار السيئة الكثيرة المترتبة على الانفلات من تشريعات الله للمرأة.

- **ومن الشبهات حول التشريع الإسلامي شبهات حول الجهاد والقتال في الإسلام،** وقد ذكر المؤلف إشارات منهجية يحسن ذكرها:

أولا: أنهم يبنون تصورهم عن شعيرة الجهاد في الإسلام من خلال الجماعات الجهادية أو القتالية المعاصرة التي تنتمي إلى الإسلام، وهذا الحكم ليس منهجياً، ولا علمياً، بل الصواب أن هذه الجماعات تُحاكَم إلى الإسلام وليس العكس

ثانيا: أنهم يجهلون أو يتجاهلون جوانب الرحمة والرفق في أحكام الجهاد في الإسلام

ثالثا: أنهم يتناسون ملايين البشر الذين قتلوا على أيدي غير المسلمين في التاريخ المعاصر والقديم.

ثم بعد هذه النقاط الثلاثة أقول: شتان بين دوافع القتال في الإسلام ، وبين دوافعه في غيره، ومن الظلم التسوية بين القتال لأجل دين أنزله الله وأمر بالدفاع عنه، وبين القتال لأجل دين محرف أو مذهب وضعي زائف.

- **بعد ذلك ينتقل المؤلف للحديث عن الشبهات التي يراد بها التشكيك في الثوابت الشرعية، ويذكر أولا الشبهات حول السنة النبوية** حيث يذكر أن الإشكالات المثارة على حجية السنة ترجع إلى ستة أمور:

1. **أصل حجيتها والاستغناء بالقرآن عنها،** ويستدل المشككون في السنة على دعواهم في الاستغناء بالقرآن عنها بعدد من الآيات القرآنية، منها:

ا. قول الله تعالى: (ما فرّطنا في الكتاب من شيء) بالأنعام:38]. والجواب: أن المراد بالكتاب هنا: اللوح المحفوظ، وليس القرآن

ب. قول الله عز وجل: (ونزّلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء) والرد على الاستدلال بهذه الآية: أن من تبيان القرآن إرشاده إلى اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم والتحذير من مخالفته، وقد جاء ذلك في القرآن في عشرات المواضع، فيها من صيغ العموم مالا يمكن حمله على خصوصية ما بلّغ من القرآن، وبالتالي؛ فمخالفته صلى الله عليه وسلم إنما هي مخالفة للقرآن الكريم.

ت. قول الله عز وجل: (أفغير الله أبتغي حكما) [الأنعام:114]، قالوا: فأنتم باتباعكم السنة قد اتخذتم غير الله حكما، وهذا شرك! والرد على استدلالهم بهذه الآية من وجوه، منها: أولا: الله سبحانه أرشد في القرآن صراحة إلى اتخاذ حكام يحكمون بين الناس بالعدل. وإذا كان الله قد أرشد إلى اتخاذ رجل من أمة محمد (حَكَما) في الخلاف الأسري؛ أفيكون اتباع محمد صلى الله عليه وسلم نفسه فيما يأمر به وينهى عنه شركاً؟! ما لكم كيف تحكمون؟ وثانيا: أن طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم إنما هي طاعة لله سبحانه وثالثا: أن المراد بهذه الآية ما قاله ابن كثير رحمه الله في تفسيره: (أفغير الله أبتغي حَكَما) [الأنعام:114]، أي: بيني وبينكم.

ووجوه إثبات حجيتها كثيرة من القرآن، والسنة والإجماع، وعمل المسلمين المتواتر المستمر، فمن القرآن: جاءت آيات كثيرة فيها الأمر بطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم، وتحكيمه عند النزاع، والنهي عن مخالفته، وأما دلالة حجية السنة من السنة نفسها – وهذا الاستدلال إنما يفيد من يأخذ ببعض السنة ويترك بعضها ومن هو متذبذب في موقفه من السنة، وأما منكرها مطلقاً فلا يفيده هذا الاستدلال إلا في باب المحاجة، إذا استدل علينا ببعض الآثار، فنقول له: لا تستدل علينا ببعض ما نؤمن به، بل بجميعه – فالنصوص الصحيحة في إثبات حجيتها كثيرة، وأما دلالة الإجماع على حجية السنة: فالإجماعات على ذلك كثيرة، والإجماع العملي بيّن في هذه المسألة

2. **من الإشكالات المثارة على السنة: التشكيك في حجية أحاديث الآحاد:**

وأبرز الإشكالات المثارة على حجية أخبار الآحاد أمران، بُني ثانيها على أولها: الأول: إطلاق القول بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن. والثاني: ادعاء أن الظن كله مذموم. فأما المقدمة الأولى (أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن) فهي غير صحيحة شرعاً ولا واقعاً. فأما شرعاً فلأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقيم الحجة على الأمم، في أصل دين الإسلام، بآحاد من أصحابه يبعثهم إليهم، ومثل هذا إنما يكون بما يقطع كل احتمال للريب. وأما واقعاً؛ فلأننا جميعا (الموافقين والمخالفين) يحصل لنا اليقين في كثير من أحوالنا بناء على أخبار آحاد لم تصل إلى حد التواتر. وأما المقدمة الثانية، وهي أن (اتباع الظن مذموم في القرآن) فهذا التعميم غير صحيح، فقد جاء في القرآن ذم نوع من الظن وامتداح آخر

3. **الإشكال الثالث: حول نقَلَة السنة ورواتها:** فيقولون: إن السنة قد نُقلت إلينا عن طريق رجال غير موثوقين

والرد على هذا الإشكال من وجوه:

- الأول: أن علم الجرح والتعديل يعطي كل شيء قدره من جهة الطعون في الرواة
- الثاني: كثير من القصص التي طُعن على الصحابة أو الرواة الثقات بسببها، لا تثبت من جهة الإسناد!
- الثالث: أن علم الجرح والتعديل هو الميزان في هذا الباب، وقد بلغ الغاية في الإتقان البشري، وكثير ممن يطعن في علم الحديث لا يعرف قدر هذا العلم ولا يعرف دقة المحدثين فيه

4. **الإشكال الرابع: حول النهي عن كتابتها وما يتعلق بتاريخها وتدوينها**: وسوء الاستدلال من أربعة وجوه:
   - **الأول:** أنهم يستدلون بالسنة التي لا يرونها حجة على عدم حجيتها
   - **الثاني:** أن الذي جاء عنه النهي عن كتابة الحديث صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بحفظه وتبليغه ونهى عن رده، فلماذا الانتقائية؟
   - **الثالث:** أنه كما جاء حديث في النهي عن الكتابة، فقد جاءت أحاديث متعددة في الرخصة بها، فعلى أي أساس يقوم المنكرون للسنة باختيار حديث النهي وإلغاء أحاديث الرخصة؟

- **الرابع:** أن هناك فجوة في الاستدلال بالنهي عن الكتابة على عدم الحجية! فالصواب في الاستدلال بالنهي عن الكتابة ألا يُتجاوز به مورد النص، وهو الكتابة، لا الحجية، وبعد ذلك، فإن من أهل العلم من قال: إن النهي عن الكتابة لا يصح مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الصواب فيه الوقف على أبي سعيد الخدري، ومن أهل العلم من أثبت الحديث ولكنهم رأوا أنه منسوخ بأحاديث الرخصة، وهناك وجوه أخرى يطول الكلام بسردها

وأما ما يتعلق بتأخر تدوينها: فإن الإشكال الذي يثار في هذه القضية مبني على تصور ناقص لطريقة توثيق السنة، ولذلك؛ فإن الإجابة الوافية عن هذا الإشكال، تكون بالعرض التفصيلي لتاريخ توثيق السنة، وطريقة روايتها ونقلها، وما لم يكن عند المرء تصور تفصيلي لذلك فإنه لن يعرف وثاقة نقل السنة، وسيظل يتحدث عن تصورات ذهنية لا واقعية. مع العلم بأن التدوين لم ينقطع من وقت النبي صلى الله عليه وسلم إلى وقت التدوين الشامل، وممن اعتنى بتتبع الصحف التي كتبت في مرحلة ما قبل التدوين الشامل، الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي في كتابه: **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**.

5. **الإشكال الخامس: حول علم الحديث ومناهج المحدثين:** إن أغلب المشككين في السنة لا يملكون تصوراً لا عن واقع الرواية والرواة، ولا عن العلم المتعلق بذلك، فكيف يحكمون بأن نقل السنة غير موثوق؟ إذاً فالخطوة الأولى للحكم على علم الحديث بعدم الصلاحية والكفاية، هي: تصور هذا العلم تصوراً صحيحاً كما بناه علماؤه. ومما يمكن أن يُظهر دقة هذا العلم وموضوعيته: الوقوف مع شروط الحديث الصحيح وتفصيلاته، وهي شروط خمسة: العدالة، والضبط، واتصال الإسناد، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة.
6. **الأمر السادس: استشكال أحاديث صحيحة معينة بدعوى التعارض**: إن استشكال روايات صحيحة ليس أمراً منكراً إذا كان على سبيل التفهم وطلب رفع ما تُوهّم من تعارض، فقد استشكلت عائشة وحفصة وغيرهما من الصحابة بعض الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبيّن لهم ما يزيل الإشكال، وإنما المستنكَر هو الفوضى في التعامل مع الروايات المستشكَلة، واستجهال أئمة المسلمين.

وقد أُلّفت كتب كثيرة متخصصة في هذا المجال – قديماً وحديثاً – يطول سردها، أذكر منها على سبيل المثال والإشارة: **اختلاف الحديث** للشافعي، **شرح مشكل الآثار** للطحاوي، **تأويل مختلف الحديث** لابن قتيبة. ومن الكتب المعاصرة: **دفع دعوى المعارض العقلي عن الأحاديث المتعلقة بمسائل الاعتقاد دراسة لما في الصحيحين** لعيسى نعمي، **التعارض في الحديث النبوي** للطفي الزغير، **أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين** لسليمان الدبيخي، وغيرها.

- **بعد ذلك يذكر الؤلف الشبهات حول الإجماع**:

وقد وصل الحال عند بعض من ينكر حجية الإجماع إلى تجويز إطباق جميع الأمة على مدى أربعة عشر قرناً على الخطأ، وهذا الموقف يخالف ما أخبر الله به أن هذه الأمة خير الأمم، وأنها أمة وسط لتكون شاهدة على الناس لعدالتها وصدقها. وحتى في ميزان التقدير العقلي يبعد ذلك جداً، فإن مصدر الأحكام الشرعية الكتاب والسنة، والإجماعات المنقولة عن أهل العلم إنما ترجع إلى أصل في الوحيين صريح أو غير صريح، ويشترك جميع المجتهدين في أصل أدوات الاستنباط من الكتاب والسنة، على تفاوت شخصي في تحقيق الكمال من هذه الأدوات، غير أنمجموع المجتهدين يضم كل هذه المستويات؛ ومن ثم لا بد أن يُخرج بنتيجة صحيحة في الاستنباط إذا اتفقوا عليه

ويستدل بعضهم على عدم إمكانية تحقق الإجماع بعبارة الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "من ادعى الإجماع فهو كاذب".، مع العلم أن "أخذ عبارة الإمام أحمد هذه وترك عباراته الأخرى في نفس الموضوع انتقائية غير موضوعية، أو جهل مبني على قلة اطلاع، قال الإمام أبو داوود في مسائله: "سمعت أحمد قيل له: إن فلاناً قال: قراءة فاتحة الكتاب- يعني: خلف الإمام- مخصوص من قوله: (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له) [الأعراف:204] فقال: عمن يقول هذا؟! أجمع الناس أن هذه الآية في الصلاة". ا.هـ فهو هنا يحتج بالإجماع. ومن التوجيهات التي ذكرها أهل العلم لعبارته: أن الإمام أحمد قال ذلك إنكاراً على فقهاء المعتزلة. فهو إنما قاله إنكاراً على فقهاء المعتزلة، الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه، وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين. هذا التوجيه الأول. والتوجيه الثاني: أنه محمول على جهة الورع في

الدعوى، بمعنى أن دعوى الإجماع أمر صعب، فلعلّ هناك خلافاً، لم يبلغ مدّعي الإجماع، فلذلك أرشد الإمام أحمد إلى استعمال عبارة: "لا أعلم فيه اختلافاً" ونحوها

- **بعدها ينتقل المؤلف الإشكالات حول منهجية فهم النص الشرعي**

فتجد من يقول: نؤمن بالقرآن، وبالسنة، ولكن بفهم من؟ ولماذا لا يكون النص مفتوحا لقراءات متنوعة متعددة. وإذا تأملت في حقيقة هذا القول فستجد أنه ينزع من النص صفة بيان الحق فيما يختلف فيه المسلمون، ويُفقده صفة القطع في قضايا الشريعة، وقد شدد الله في كتابه القول على من لم يحكم بما أنزل؛ فكيف يمكن أن يُحكم بالقرآن إذا كان لكل إنسان فهمه؟ وللاستزادة راجع المزلق الأول من مزالق هدر النصوص ضمن كتاب "ينبوع الغواية الفكرية" لعبدالله العجيري.

- **ثم ينتقل المؤلف للحديث عن الإشكالات التي تقع حول الحدود الشرعية**

ويبين المؤلف أن أكثر الجدل في باب الحدود الشرعية يعود إلى أمرين: حد الرجم، وعقوبة الردة

أولا: حد الرجم، إن تقدير العقوبات من الله سبحانه وتعالى أمر تابع لحكمته وعلمه، ونحن لم نخترع هذا الحد من عند أنفسنا، وإنما تصديقاً بالأخبار الصحاح الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد أجمع أهل السنة على هذا الحد، ومن يرغب التوسع في هذا الموضوع فعليه بقراءة كتاب "شبهات حول أحاديث الرجم وردها" للدكتور سعد المرصفي. مع العلم بأن عقوبة الرجم لا تكاد تتحقق إلا بالاعتراف؛ لأن شروط ثبوت الحد في غاية الصعوبة، والذي يجيء معترفاً فإنما هو مختار لذلك ليس مُكرهاً عليه، والمستحب هو الستر على النفس لا المبادرة بالاعتراف بالذنب، وحتى من رأى شخصاً آخر على زنا، فإن الأفضل أن يستره، ولا يبلغ الحاكم عنه، إلا أن يكون مجاهراً بسوء فقد يكون هذا من باب الردع والزجر.

ثانيا: عقوبة الردة، أبرز اعتراض على هذه العقوبة هو أنها تعارض قول الله سبحانه وتعالى: (لا إكراه في الدين) [البقرة:256]، وفي الحقيقة فإن هذه الآية لم تكن تخفى على أي عالم من علماء المسلمين، الذين أجمعوا على القول بأن للردة عقوبة القتل. وها هنا لدينا ثلاثة احتمالات حيال موقفهم من الآية: إما أنهم جميعا لم يفهموا المراد منها. وإما أنهم فهموه وعلموه

ولكنهم كتموه وتعمدوا مخالفته. وإما أنهم علموا من تفسيرها ما لا يتعارض مع حديث قتل المرتد. ولا شك أن الاحتمال الثالث هو الصواب. ومنشأ الإشكال الأصلي في باب عقوبة الردة هو نابع من ثقافة مركزية الإنسان المسيطرة على هذا العصر، فإن هذه العقوبة لم تكن محل إشكال في التراث الإسلامي ولم يقع فيها هذا القدر من الإشكال إلا في العصر الحديث، وللاستزادة ننصح بكتاب الردة بين الحد والحرية لصالح العميريني.

- **بعد ذلك يذكر المؤلف الشبهات حول الصحابة رضي الله عنهم**

ويبين المؤلف اتفاق أهل السنة على عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وقد استدلوا على ذلك بدلائل من الكتاب، ومن السنة، ومن واقع الصحابة وسيرتهم. والشبهات المثارة في هذا الباب كثير منها يعود إلى الاستدلال ببعض ما وقع من الصحابة من أخطاء للطعن فيهم، وخاصة ما حصل في الجمل وصفين. وللرد على هذه الإشكالية يكون بما يلي:

1. نحن لا نقول بعصمة الصحابة، وإنما نقول بعدالتهم وأفضليتهم، فالخطأ منهم وارد
2. أن كثيرا مما ينقله المشككون في الصحابة من أخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذم بعض الصحابة، أو من أخبار ما جرى بين الصحابة في الجمل وصفين وغيرهما غير ثابت إسناداً، وبالتالي فالمطلوب من الناقل إثبات الصحة.
3. أن ما وقع من بعض الصحابة من المعاصي كان كثير منه فيه دليل على فضلهم، فمبادرتهم للتوبة والندم والاعتراف بل المبالغة في الطلب لإقامة الحد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لأكبر دليل على تعظيمهم لله وخشيتهم.
4. أن أهل السنة قد أجمعوا على عدالتهم وفضلهم وقبول أخبارهم وروايتهم.

- **وأخيرا يختم المؤلف كتابه بذكر خلاصات فكرية مهمة**

الخلاصة الأولى: في العقل والشرع، ويذكر فيها عدة نقاط وهي:

1. الذي يقول: إن العقل يقدم على الشرع بسبب أن الشرع عُرف بدلالة العقل؛ وؤةي ةروةبةطكفيكون حاكماً عليه. نقول له: إن العقل حين دلنا على الشرع، فإنه دلنا عليه بصفة لازمة فيه، ألا وهي: (العصمة من الخطأ والنقص)، وفي ذات الوقت فإن العقل لا يعترف لنفسه بهذه العصمة؛ فكيف نقدم المصدر غير المعصوم على المصدر المعصوم؟

2. الأفهام تتفاوت، ومعايير استيعاب الناس وقبولهم للأخبار تختلف من شخص لآخر، بحسب طريقة تربية أحدهم وظروف نشأته ومحيطه. فعلى ذلك فمن يستنكر نصاً من نصوص الشرع من باب الفهم فلا يستعجل في نسبة هذا الإستشكال إلى صريح العقل، بل يراجع نظرهونظر غيره من العقلاء، فقد يكتشف أن الإشكال هو في طريقة فهمه واستيعابه.
3. ضرورة إدراك حدود العقل: والاعتراف بحدود العقل ليس استنقاصاً من شأنه، بل هو تنزيل له في المكان الذي يستحقه.
4. أهمية التفريق بين محارات العقول، وبين مُحالاتها، أي: التفريق بين ما يُستبعد عقلاً وبينما يستحيل عقلا: فالشريعة قد تأتي بالأمر الذي يحير العقل، أو يكون مستغرباً، ولكن لا تأتي بما هو محال في العقل ولا بما يناقضه!

الخلاصة الثانية: في التعارض بين العلم الطبيعي والدين، ويذكر فيها عدة نقاط وهي:

1. إن إصابة النظر في هذا الباب لا تتأتى دونمعرفة طبيعة الظروف التي مر بها العلم الطبيعي في العصر الحديث، وطبيعة الصراعات التي نشأت في المجتمع الأوروبي على أثر ذلك. ونحن لدينا منظومة دينية مؤسسة على معطيات عقلية ودلائل برهانية متكاملة، وهذه المنظومة نعتقد أنها لا تتعارض مع أي معطى تجريبي صحيح ثابت قطعي.
2. ينظر البعض إلى المجتمع العلمي التجريبي بأنه مجتمع محايد، لا يتأثر بأي اعتقادات مسبقة، وهذا الكلام ليس دقيقاً، فإن هناك نزعة مادية إلحادية شكلت ذهنية معينة، تبحث عن تفسير مادي لكل شيء.
3. العلم الطبيعي تتجدد فيه المعطيات، وتُحدَّث فيه التجارب، وتبدل النظريات، بخلاف المصدر الإلهي، وهناك أمثلة وشواهد على نظريات علمية قوبلت بالقبول، وشاعت وذاعت واشتهرت، حتى لا يكاد يُعرف غيرها، إلى أن اكتُشِف خطؤها وحلّت نظرية أخرى بدلاً عنها. وللاستزادة في هذا الباب ينصح بالاطلاع على كتاب: **النظريات العلمية الحديثة، مسيرتها الفكرية وأسلوب الفكر الغربي في التعامل معها** للدكتور حسن الأسمري.

الخلاصة الثالثة: في قضية الحريّة في الإسلام، ويذكر فيها عدة نقاط وهي:

1. معرفة مفهوم الحرية في الإسلام هل هو باب عقلي أم باب شرعي؟ الصواب: أنه باب شرعي؛ إذ لا يمكننا بمجرد العقل أن نعرف كثيرا من الأحكام الإسلامية المرتبطة بباب الحرية، كأحكام الجزية وأهل الذمة، وما يجب فيه الحد وما لا يجب، وغير ذلك. وينبني على ذلك أن سبيل معرفة الصواب فيه إنما يكون بتتبع ما ورد فيه من النصوص الشرعية والتأليف، بينها وعدم الاجتزاء بأخذ بعضها دونالآخر.
2. من المهم الوصول إلى نظر شرعي صحيح في باب الحرية في الإسلام أن ندرك أن هناك عاملاً خارجياً مؤثراً له دور كبير في تشكيل مفاهيم معينة عن الحرية تخالف المفهوم الإسلامي، ألا وهو عامل ضغط الثقافة الليبرالية الغربية، والذي بدوره أثر على بعض الأطروحات الإسلامية في باب الحرية
3. من المفاهيم الأساسية في باب الحرية الإسلامية والتي لا تكاد تجدها في غير الإسلام: تحرير الإنسان من أن يكون عبداً للمال أو للشهوة
4. لا بد من التفريق في مساحة الحرية في الإسلام بينما يعتقده الشخص في نفسه وبين ما يعلن به بين الناس، فالإسلام يقبل بوجود الكفار في أرضه بشروط منها عدم إعلان الطعن في الدين وعدم المجاهرة بالكفر. وللاستزادة ينصح بالاطلاع على كتاب: **فضاءات الحرية في الإسلام**، لسلطان العميري، **والحريات السياسية المعاصرة في ضوء فقه الصحابة** لفهد العجلان وغيرها.

ويختم المؤلف كتابه بعبارة مؤمنة واثقة بأن الإسلام قادم، والحمد لله أولا وآخرا